

مواجهة النزاعات تقتضي إعادة التفكير في أساليب وأدوات دبلوماسية المياه

تلقتي قراءات المحللين والباحثين في الأسباب التي قد تقوم على أساسها الحروب أو النزاعات بين البلدان، في معظم الأحيان، عند قضية مصرية هي مسألة المياه والمشاكل الخطيرة المرافقة لها. ولا يعتبر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمعزل عن ذلك السياق، لذلك تشدد دراسات حديثة على اتباع رؤية مغايرة ضمن الخيار الدبلوماسي لتسوية الخلافات.

وتقوم تلك الدبلوماسية على أساس التفاوض بين الأمم لابتكار حلول علمية وفق إستراتيجية مائية تشمل الأفراد والمجتمعات لدرء خطر اندلاع نزاعات جيوسياسية بسبب شح المياه، حيث تم التأكيد على الحوار التفاعلي بمناسبة العقد الدولي للمياه تحت عنوان "المياه من أجل الحياة"، وهذا حث الدول على ضرورة جعل مشكلة شح المياه سبباً للتعاون لا سبباً للنزاع. وتوضح الشامي أن دبلوماسية المياه تنصرف إلى مجموعة الأنشطة والفعاليات التفاوضية والدبلوماسية التي تستهدف قضية مائية معينة، حيث يتم حشد الكوادر والجهود البشرية وتخصيص الإمكانيات المادية والرمزية خلال فترة زمنية محددة لتحقيق أهداف على الصعيد المائي الدولي، حيث تكون هناك خطة إستراتيجية مائية تسعى الأجهزة الدبلوماسية من خلال تحركاتها وأنشطتها الخارجية إلى تحقيق أهدافها.

محمد الحمامصي

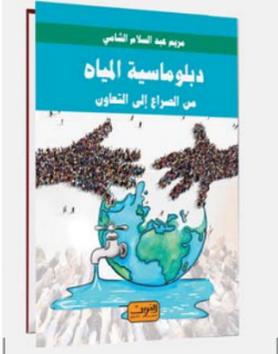
القاهرة - حظيت قضية المياه، خاصة في السنوات الأخيرة، بقدر كبير من الاهتمام في الأوساط الأكاديمية والبحثية كما هو الحال في دوائر صانعي القرار على مستوى المنظمات الحكومية الدولية والمراكز المتخصصة الفنية والسياسية، خاصة أن مسألة شح المياه تشي بتصاعد حدة الصراعات بين الدول. ولقد أدى التنافس المتزايد على المياه بين البلدان، كما يحصل في قضية سد النهضة بين مصر وإثيوبيا والسودان (حوض النيل) وفي الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وأيضاً مشكلة الأنهار الحدودية والأنهار المشتركة بين العراق وإيران وأيضاً بين العراق وتركيا، إلى جدل عام يتسم بالاستقطاب في بعض الأحيان، بالنظر إلى غياب مفهوم "الدبلوماسية المائية" عند الحديث عن هذه القضية الشائكة.

وسلّطت الباحثة مريم عبد السلام الشامي، الأستاذة المساعدة بقسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة، الضوء على المشكلة في مؤلف نشر مؤخراً بعنوان "دبلوماسية المياه.. من الصراع إلى التعاون" تتناول فيه بالتحليل أحد المداخل النظرية للدبلوماسية في ما يخص أحد الحقول البينية الهامة لدراسة قضايا المياه وعلاقتها بالعلوم السياسية وهو سياسات المياه (الهيديولوجيا). وتوسّعت الدراسة إلى تفسير نجاح الدبلوماسية المائية في تحقيق التعاون المائي ومنه تحقيق التعاون الدولي في نهري الراين في أوروبا والميكونغ في جنوب شرق آسيا، وما هي الإشكالية المرتبطة بذلك المفهوم وعلاقته بالتعاون الدولي؛ وما هي طبيعة الإشكالية الطارئة في العلاقات بين الدول التي تتشارك في حوض نهري ما، في الوقت الذي يبدو فيه جلياً أن الخيار الدبلوماسي القائم على الوسائل التقليدية لم يعد يجدي نفعاً. خلال السنوات الماضية، اتجهت بعض دول الشرق الأوسط نحو تسوية الخلافات العالقة في ما بينها حول المياه التي باتت أحد محاور التنافس والصراع في المنطقة بشكل يؤشر على أن هذه الدول باتت تفضل الخيار الدبلوماسي في حل مشكلات المياه، لاسيما في ظل التطورات التي طرأت على الساحة الإقليمية. ومع ذلك لا تزال بعض الملفات عالقة.

ومن هذا المنطلق، تحاول الشامي في دراستها الصادرة عن دار العربي التعريف بأهمية الدبلوماسية المائية وفعاليتها في التوصل إلى حلول تحقق المصالح الوطنية لكل الأطراف، مستندة إلى اتباع منهجية للبحث بالاعتماد على تفسير كيف نجحت دبلوماسية المياه في تحقيق التعاون الدولي وحل الصراع المائي عبر تجربة كل من حوضي نهر الراين والميكونغ. وتقول الباحثة المصرية إن الدبلوماسية المائية جاءت باعتبارها عملاً دبلوماسياً يسعى للجمع بين الدريين في إدارة أزمة المياه من منظور التعاون أو الصراع معاً، حيث تسعى إلى إدارة أزمة المياه من خلال إستراتيجيات التعاون والصراع (المواجهة) في ذات الوقت، وذلك عبر تخصيص إمكانيات بشرية ومادية في إطار خطة زمنية لحل المشكلة المائية القائمة.



مريم الشامي تؤكد في كتابها «دبلوماسية المياه.. من الصراع إلى التعاون» أنه يجب التسلح بكل مقومات القوة الناعمة، وتبني مدخل يتجاوز الأدوات التقليدية في احتواء النزاعات



وتتلجى أهمية دبلوماسية المياه القرونة بدبلوماسية القعة، وهي مؤتمرات يعدها رؤساء الدول أو وزراء الخارجية في ما بينهم لمناقشة قضية خلافية ما، في أنه يلزم الاستثمار في قوة الدفع لتدعيم مسيرة العمل التعاوني وعدم الاقتصار على قضايا التعاون في قضايا السياسة العالمية، وإنما من الضروري تحقيق قدر من التعاون في مسائل السياسة العليا، فهنا توافر الإطار السياسي الأمني يعمل كقوة دافعة نحو تعزيز خطى العمل التعاوني في قضايا السياسة الدنيا.

وتتمثل مهارة "دبلوماسية المياه" وفعاليتها واستدامتها في أن إدارة التعاون المائي لا تقل أهمية عن إدارة الصراع ولذلك يجب التسلح بكل مقومات القوة الناعمة، وعليه فقد ظهرت حاجة ملحة إلى ضرورة تبني مدخل جديد يتجاوز السلبات والأدوات التقليدية في احتواء الصراع.



الأمن المائي مسؤولية مشتركة

الحلف الإغريقي أقرب إلى الشرق الأوسط منه إلى الاتحاد الأوروبي

اليونان وقبرص ترسمان خارطة جيوسياسية لمواجهة تركيا وحلفائها



جبهة لمواجهة أطماع تركيا وطموحاتها

وتمتعت العلاقات العسكرية بين اليونان وإسرائيل والدول العربية، حيث أرسلت اليونان أنظمة باتريوت الدفاعية لحماية منشآت السعودية النفطية، بينما أرسلت الإمارات طائرات مقاتلة إلى اليونان للمشاركة في مناورات مشتركة للدفاع الجوي. وتعاون مصر سنوياً مع اليونان وقبرص في مناورات بحرية مشتركة، كما وافقت إسرائيل منذ فترة ليست بالبعيدة، على افتتاح مركز تدريب طياران مشترك في كلاماتا مع اليونان. وستؤجر القدس طائرات ذاتية القيادة إلى أثينا حتى تدافع عن حدودها. كما اتفقت إسرائيل مع نيقوسيا وأثينا على تطوير التعاون الدفاعي معهما في العام المقبل، وفي الخارج أيضاً. وأخيراً، فرضت الولايات المتحدة، التي تقررت من أثينا ونيقوسيا مؤخراً، العقوبات على تركيا لشراها أنظمة الدفاع الروسية أس - 400.



سعيد فرانتسمان
تقارب اليونان والشرق الأوسط أبرز تحالف جيوسياسي ناشئ

وعلى مدى سنوات، تبنت صانعو السياسة في كل من روسيا والصين فكرة "الإقليمية"، وهو مفهوم تعمل من خلاله الدول المشتركة في المنطقة الجغرافية على إقامة روابط التعاون في ما بينها بشأن العديد من القضايا، منحرة بشكل كامل من أي تدخل أجنبي. ويبدو أن مثل هذا المفهوم يتحقق الآن على أرض الواقع، وإن كان ليس بالطريقة التي تصورتها كل من روسيا والصين.

ويرى كوستاس غريفاس، أستاذ الجغرافيا السياسية وأنظمة الأسلحة في أكاديمية الجيش الإغريقية، أن اليونان ستعيد رسم الخارطة الجيوسياسية لتشمل الدول العربية المستقرة، والهند، وإسرائيل، وقبرص، وفرنسا، في تحالف شرق متوسط - شرق أوسطي لمواجهة شبكة التحالفات التي شكلتها تركيا مع باكستان وإخوانها الأتراك في آسيا الوسطى.

وقد وضع سعيد فرانتسمان المدير التنفيذي لمركز الشرق الأوسط للتحليل والتحليل، اليونان والهند في تحالف "الشرق الأوسط الأكبر" من حيث التحالفات الجيوسياسية الناشئة. وبينما يفقد الاتحاد الأوروبي مصداقيته في المنطقة في نفس الوقت الذي يواجه فيه اضطرابات داخلية، فإن مثل هذه التحالفات الناشئة التي تتشارك الثقافات والمصالح الجيوسياسية، مع احتمال أن تصبح الأقوى والأكثر شيوعاً في مواجهة القضايا والمشكلات المشتركة.

المسوك الأوروبيون الدولة اليونانية التي أعيد تأسيسها بملكية يونانية أجنبية. أما بريطانيا، فقد استعمرت قبرص حتى استقلت عنها في العام 1960. وعلى الرغم من أن منطقة شمال غرب أوروبا كان لها تأثير ملحوظ على الحضارة الإغريقية في محاولة للتخلص من براثن الإمبراطورية العثمانية، إلا أنه وفي الوقت الحاضر، يبدو أن الأمور تعود مرة أخرى لما كانت عليه قبل ذلك. وبعد أن قطعت إسرائيل علاقاتها مع تركيا في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وبعد اكتشاف موارد الغاز الطبيعي في حوض بلاد الشام، اتحدت إسرائيل مع اليونان وقبرص لاستغلال هذه الموارد والعمل على إنشاء مشروع طموح لتصدير الغاز إلى أوروبا.

وانضمت إليهم دول أخرى بعد ذلك ثم تعقد هذا التحالف الثلاثي، بدعم من الولايات المتحدة، وشمل تعاوناً عسكرياً وجهوداً ضغط متضافرة في واشنطن. وقد عمل تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل وأربع دول عربية هي الإمارات والمغرب والسودان والبحرين على دفع هذه العملية إلى الأمام. ويقول شوفوتينسكي، الحاصل على ماجستير في جامعة أركاديا في السلام الدولي وحل النزاعات، إن كلا من إسرائيل وجيرانها، الذين شاركوا روابط عميقة مع الثقافة الإغريقية، يشعرون بالقلق والخوف تجاه ممارسات تركيا في شرق المتوسط وأيضاً بشأن طموحاتها العثمانية الجديدة.

وعمل التعدي المستمر لتركيا على المجال الجوي اليوناني، وكذلك على المياه الإقليمية لقبرص، على إثارة ذعازع من نيقوسيا وأثينا تحت الاتحاد الأوروبي على فرض عقوبات على تركيا. ولكن، ورغم ذلك، تدين بروكسل بالفشل للعلاقات الوثيقة بين ألمانيا وتركيا، ولذلك لم تصدر سوى ردة فعل رمزية. وحتى فرنسسا، التي دافعت باستماتة عن حقوق اليونان وقبرص، لم تتخذ موقفاً حازماً وقويًا تجاه فرض هذه العقوبات.

وبالنسبة إلى مسؤولي اليونان وقبرص المتشككين بالفعل في الاتحاد الأوروبي بسبب دوره على أزمة الديون، كانت هذه علامات تدل على أنهما لا يجب أن تعتمدا على الكتلة في المستقبل.

التعلم من دروس الماضي

تعلمت كل من إسرائيل وجيرانها من الدول العربية هذا الدرس من قبل، حيث تتجاهل كتلة الاتحاد دائماً الممارسات العدائية التي تمارسها كل من تركيا وإيران بحجة انشغالها دائماً بقضايا حقوق الإنسان والقضية الفلسطينية.

تقترب كل من قبرص واليونان الآن من دول الشرق الأوسط في الوقت الذي يتعدان فيه عن الاتحاد الأوروبي بسبب عدم قيام التكتل باتخاذ إجراءات صارمة ضد تركيا، وأيضاً بسبب استمرار السياسات الاقتصادية غير العادلة. ويستبعد محللون تحقيق انفراجة فورية بين تلك الأطراف بالنظر إلى الخلافات العميقة في السياسات رغم أن تفعيل الدبلوماسية قد يكون مدخلاً لتخفيف حدة التوتر بين الحلف الإغريقي وأنقرة.

شوفوتينسكي، الباحث في مركز بيغن الشرق الأوسط اليونان وقبرص إلى قيادة سفينتهما السياسية باتجاه منطقة الشرق الأوسط بعيداً عن الاتحاد الأوروبي الذي لا يزال يتعامل بنعومة مع أنقرة رغم أنه فرض العديد من العقوبات الاقتصادية على الأتراك، وسط شكوك في نجاعة هذه الخطوة على الأقل في المدى القريب.

ويعتبر رئيس الوزراء اليوناني، كيرياكوس ميتسوتاكيس، في الأصل مؤيداً قوياً للاتحاد الأوروبي، لاسيما وأن العديد من اليونانيين والقبارصة اليونانيين يرون أن الاتحاد الأوروبي مهم جداً لتقدمهم الاقتصادي وتعاملاتهم التجارية وتطورهم. ولكن نتيجة لشعورهم بالإحباط من سياسات الاتحاد الأوروبي المخيبة للأمل تجاه الاستفزازات التركية في العديد من القضايا الاستراتيجية، اتجه هذين البلدين سياسياً نحو دول الشرق الأوسط بحثاً عن متنفس لهما من أجل كسب تأييد لمواقفهما من طرف كبار الفاعلين في المنطقة.

وبالرغم من أن اليونان وقبرص لا تفكران في مغادرة الاتحاد الأوروبي، إلا أن هذا التحول السياسي يراه ديميتري

الحدود البحرية اليونانية التركية المتنازلة عنها

